

المشروعات القومية وأثرها في تغير خريطة الأقسام الإدارية  
قناة السويس نموذجاً

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي  
{قناة السويس: الحاضر والمستقبل}  
(كلية الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة قناة السويس)  
(للفترة من ١٩.١٧/١١/٢٠٠٨م)

دكتور

عبد العظيم أحمد عبد العظيم  
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد  
قسم الجغرافيا . كلية الآداب . فرع دمنهور  
جامعة الإسكندرية  
مصر

## المشروعات القومية وأثرها في تغيير خريطة الأقسام الإدارية.. قناة السويس نموذجا

دكتور/ عبد العظيم أحمد عبد العظيم\*

### تمهيد

قناة السويس ممر ملاحى يقع إلى الغرب من شبه جزيرة سيناء، بطول ١٦٣ كم، وهى الحد الفاصل طبيعيا بين قارتي آسيا وأفريقيا حيث شُقت فى "برزخ السويس"، وهى الشريان الواصل بين المدن المصرية الواقعة على البحرين الأحمر والمتوسط. وهى أحد المشروعات الاقتصادية والحيوية الرئيسية التى أنجزتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان لها آثار واضحة على كثير من مناحى الحياة فى مصر.

ومن ثم تهدف الدراسة إلى بيان أثر المشروعات القومية على خريطة الأقسام الإدارية المصرية، وبخاصة أن تلك المشروعات بدأت مع النهضة الحديثة التى أرسى قواعدها محمد على باشا وما زالت آثارها بادية للعيان، وعلى رأسها "قناة السويس".

### @أولا . المشروعات القومية المؤثرة في تغيير الخريطة الإدارية المصرية

لقد تعددت المشروعات القومية فى مصر وانتشرت فى عدة أقاليم منها، وذلك منذ بداية النهضة الحديثة فى عهد محمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٩)، ثم توالى المشروعات تترى بعد ذلك، مما كان له أبلغ الأثر فى تغيير الخريطة الإدارية لتناسب مع تلك المشروعات القومية، وأهمها ما يلي:

#### أ . مشروعات الري والتوسع الزراعى:

لم تتوقف عمليات استصلاح الأراضى فى مصر منذ معرفتها الأولى بالزراعة، مما ترتب عليه اتساع مساحات الأراضى وزيادة عدد المحلات العمرانية؛ ومثال ذلك أنه فى سجل فك الزمام المسمى "تحفة الإرشاد" والذى سُطر فى زمان الملك المملوكى المنصور حسام لاجين سنة ١٢٩٩م/ ٦٩٧ هـ اتضح أن مجموع النواحي المصرية ٢٠٧١ ناحية؛ بينما فى سجل التحفة السنوية لابن الجيعان - وهو سجل للقرى المصرية فى أيام حكومة المماليك من سنة ٧١٥ هـ بلغ عددها ٢٢٨٣<sup>١</sup> أي بزيادة ٢١٢ ناحية جديدة فى مدة لم تتجاوز ١٨ سنة فقط، وهذا نتيجة حتمية لاستصلاح الأراضى البور وتجفيف البحيرات وحفظ الأمن وإصلاح الطرق. فاتساع العمران فى الأراضى الزراعية دفع إلى زيادة عدد السكان فى المحلات العمرانية، بينما كان خراب القرى لإهمال تطهير الترعى وعدم وصول المياه إلى أراضيتها سببا فى قلة السكان فى البعض الآخر.

ومنذ معرفة مصر بالزراعة وحتى بداية العقد السابع من القرن العشرين وهى تتبع نظام الري الحوضى، حيث تُقسم الأرض إلى حياض كبيرة المساحة يفصل بين كل منها جسور متينة من الطين يبلغ ارتفاعها بين متر ونصف ومترين وتتصل بالنيل عن طريق قنوات تجرى فى مستوى الأراضى الزراعية، فكانت هذه القنوات تمتلئ فى شهر سبتمبر حين ارتفاع منسوب مستوى مياه النيل، وتبقى المياه حوالى خمسين يوما

\* أستاذ مساعد.. قسم الجغرافيا.. كلية الآداب بدمهور.. جامعة الإسكندرية.. مصر

فى الأرض ثم تفتح الحياض فتصرف المياه الباقية إلى نهر النيل، وكانت جسور هذه الحياض تتخذ كحدود للوحدات الإدارية<sup>٢</sup>، كما أن لهذا النظام أثر آخر على الحدود الإدارية وهو أنه أعطى فرصة لنوع من الهجرة الداخلية إلى مناطق الرى الدائم لتطهير الترع وتجفيف المستنقعات وجنى المحاصيل والعمل فى البناء والصناعة<sup>٣</sup>، ولا شك أن تلك الهجرة عملت على تغيير أحجام المحلات العمرانية فتبعه تغيير إدارى لاستيعاب الأعداد الجديدة وذلك بإنشاء نواح جديدة.

ولتعميم نظام الرى الدائم فى مصر تم التوسع فى إنشاء القناطر والسدود فأنشئت قناطر أسيوط سنة ١٩٠٣ لتغذية التربة الإبراهيمية التى تعد من أطول قنوات العالم العذبة (٣١٨ كم) وقناطر نجع حمادى سنة ١٩٣٠ لتوسيع مساحة الأراضى التى تروى ربا دائما بمديرتى جرجا وأسيوط حيث تخرج منها ترعتا الفوادية فى غرب النيل والفاروقية فى شرقه، وأنشئت قناطر إسنا سنة ١٩٠٨ لتغذية ترعتى الكلابية وأصفونة، أما سد أسوان فقد أحدث تحسنا كبيرا فى نظام الرى الدائم نتج عنه استقرار دائم فى المراكز العمرانية وقد تمت تلبية السد أكثر من مرة، وفى كل مرة تتم التلبية يزيد منسوب المياه فيضطر الأهالى إلى نقل قراهم ونجوعهم إلى مناسيب أعلى وفى التلبية الثانية عام ١٩٣٤ ارتفع منسوب البحيرة إلى ١٢١ مترا فغرقت كل الأراضى الواقعة تحت هذا المنسوب وهاجر النوبيون إلى قرى متناثرة فى المنطقة الممتدة بين أسوان وإسنا<sup>٤</sup>، كما أدى الانتهاء من بناء السد العالى عام ١٩٦٨ إلى التهجير الشامل حيث غرقت كل قرى النوبة الواقعة جنوبه بفعل مياه التخزين وارتفاع منسوب المياه إلى ١٨٠ مترا فوق مستوى البحر<sup>٥</sup>، ومن ثم أنشئ مركز نصر النوبة بمحافظة أسوان فى شرق وادى النيل لتوطين هؤلاء السكان.

وفى شمال الدلتا كانت حدود (مديرية) الغربية تصل حتى سواحل البحر المتوسط شمالا، ثم نتج عن عمليات استصلاح البرارى أن أنشئت (مديرية) جديدة هى "الفوادية"، وفى سنة ١٩٥٥ أطلق اسم مديرية كفر الشيخ على مديرية الفوادية<sup>٦</sup>، وفى سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات، ومنها محافظة كفر الشيخ ومقرها مدينة كفر الشيخ، ثم زاد عدد مراكز المحافظة ليصل إلى ١٠ مركز. (شكل ١)

ومع حاجة محافظات الوجه القبلى لزيادة مساحاتها بهدف التوسع الزراعى فيها فقد صدر لها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل حدودها الشرقية على حساب محافظة البحر الأحمر، إذ طلبت محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقتنا تعديل الحد الشرقى لكل منها وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية والوفاء بمتطلبات التوسع الزراعى بها بالقدر الذى يسمح باستصلاح جزء من أراضيها شرق النيل بما يتلاءم ومقتضيات توفير الأمن الغذائى لتلك المحافظات وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>٧</sup>.

## ب . الصناعة:

إن توزيع الموارد وربطها بمراكز توزيع السكان أو اكتشاف موارد جديدة لكفيل بتغيير الخريطة الإدارية، لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بضم وادى النظرون إلى محافظة البحيرة فصلاً عن محافظة مطروح<sup>٨</sup> لتستفيد محافظة البحيرة ذات التركز السكانى بموارد وادى النظرون الطبيعية بدلا

من محافظة مطروح ذات الكثافة السكانية المنخفضة، كما صدر قرار بفصل مدينة السادات عن محافظة البحيرة وضمها إلى محافظة المنوفية، وذلك لتستفيد محافظة المنوفية من تلك المدينة الصناعية الكبيرة والتي لا يوجد لها مثيل بين بقية مدن المحافظة، فضلا عن أن ذلك يتيح لها فرصة التوسع ناحية الصحراء الغربية، وقد كانت قبل ذلك تنحصر بين فرعي النيل مع انعدام فرص التوسع الأفقي. (شكل ٢)

وفي سنة ١٩٧١ فصل قسم الواحات البحرية من محافظة مطروح وألحق بمحافظة الجيزة، وذلك لتمكين محافظة الجيزة من استغلال الموارد الطبيعية فى الواحات، وأهمها الحديد لارتباطه بمصانع الحديد بحلوان، كما تم فصل الحوامدية عن مدينة بدرشين وتحويلها إلى مدينة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٣٨ لسنة ١٩٦٦ وذلك للصناعات القائمة بها. وفُصلت ناحية (منطقة الحديد والصلب والفسفات) من محافظة البحر الأحمر وضُمت لمحافظة أسوان بالقرار الجمهورى ١٧٤٦ لسنة ١٩٦٦.

ولقد تغير مفهوم التنمية العمرانية فى الربع الأخير من القرن العشرين نتيجة الزيادة السكانية المطردة فى المحلات العمرانية فى الدلتا والوادي، وتزايد مشكلاتها؛ ومن ثم أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بهدف إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة. فأنشئت المدن الجديدة على جانبي الوادي والدلتا لتحقيق عدة أهداف. ومنها إنشاء مجتمعات صناعية جديدة لتوفير فرص العمالة ودفع الاستثمار.

ويبلغ عدد المدن الجديدة حاليا ١٧ مدينة منها أربع حول إقليم القاهرة (العاشر من رمضان - ١٥مايو - ٦أكتوبر - العبور - بدر) وخمس بالوجه البحرى (دمياط الجديدة-الصالحية-السادات-النوبارية-برج العرب) وأربع بالصعيد (بنى سويف الجديدة-المنيا الجديدة-أسيوط الجديدة -طيبة الجديدة) وثلاث حول الطريق الدائرى (الشيخ زايد -الشروق - مدينة القاهرة الجديدة).

وقد ترتب على زيادة ونمو الصناعة فى تلك المدن أن تحولت تبعية بعضها من محافظة إلى أخرى، بل تحول بعضها من "مدينة" إلى "محافظة"؛ ففي عام ٢٠٠٨ صدر قرار جمهوري بإنشاء محافظتين جديدتين هما حلوان و ٦ أكتوبر، وذلك للوظيفة الصناعية المميزة لكل منهما. وقد ترتب على هذا القرار تغيير الحدود الإدارية لمحافظات القاهرة والجيزة والمنيا والفيوم وبنى سويف.

### ج . السكك الحديدية:

كانت مصر أول دولة فى الشرق تعرف القطارات. وقد بدأ التفكير فى هذا المشروع قبل حفر قناة السويس بهدف إيجاد وسيلة حديثة لربط البحرين الأحمر والمتوسط حيث كانت سفن البضائع القادمة من آسيا تفرغ حمولتها فى السويس لتتقلها الجمال بعد ذلك برا إلى السفن الراسية فى ميناء الإسكندرية على البحر المتوسط وكان يحقق لمصر دخلا كبيرا كرسوم عبور . ودفع هذا الوضع الخديوي عباس الأول إلى التفكير فى إقامة خطوط سكك حديدية تربط بين الإسكندرية والسويس.. وبدأ العمل فى هذا المشروع عام ١٨٥٢ وانتهت المرحلة الأولى منه حتى مدينة كفر الزيات فى منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٤ حيث

كانت الرحلة تبدأ من القاهرة بالقطار وتنتهي في كفر الزيات لتستكمل الرحلة بعدها بالجمال والعربات التي تجرها الخيول<sup>١٠</sup>. وبعد ذلك استكمل بناء الخط حتى الإسكندرية ثم من القاهرة إلى السويس .

وفي عهد الخديوي إسماعيل بدأت مصر دخول عصر قطارات المدن (الترام). وأثناء الحرب العالمية الأولى بدأ الإنجليز يفكرون في إقامة خط للسكك الحديدية يربط بين مصر وفلسطين لخدمة المجهود الحربي. وبالفعل بدأ العمل في بناء الخط من القنطرة شرق على الضفة الشرقية لقناة السويس وحتى غزة . واكتمل البناء عام ١٩١٨. في الوقت نفسه وافقت شركة قناة السويس على إقامة كوبري علوي فوق القناة حتى يمكن ربط خط سكك حديد القاهرة السويس بخط سكك حديد فلسطين مباشرة لتوفير الوقت بشرط تفكيك الكوبري بعد انتهاء الحرب .

واستمر تطور السكك الحديدية في مصر التي شكلت واحدة من أهم المؤسسات الاقتصادية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين بسبب اعتماد البريطانيين عليها في عمليات الإمداد والتموين لقواتها سواء أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية أو فترة ما بين الحربين . وبعد قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ في مصر ثم رحيل القوات البريطانية شهدت شبكة السكك الحديدية في مصر تغييرات كبيرة؛ فاختفى خط سكك حديد رفح بعد الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ حيث استخدمت إسرائيل حديد الخط في بناء خط بارليف الشهير على الضفة الشرقية لقناة السويس<sup>١١</sup> .

"وكانت دواوين الأقسام والمراكز ودور سكن الموظفين في نواحي مصر بعامه في غير استقرار إلى أن أنشئت السكك الحديدية وأقيمت المحطات بالقرب من مساكن البلاد والقرى، حينئذ رأيت الحكومة أنه كلما كان مقر القسم أو المركز واقعا بالقرب من محطات السكك الحديدية كلما كانت المواصلات أسهل وأسرع مما يترتب عليه إنجاز الأعمال وراحة الأهالي والموظفين في تنقلاتهم". ومن ثم تغيرت مقار كثير من "حواضر" المراكز والمديريات، ومثال ذلك أنه في مديرية البحيرة في سنة ١٨٨٤ تقرر نقل ديوان مركز الدلنجات والمصالح الأميرية الأخرى من بلدة الدلنجات لبعدها عن طريق السكة الحديدية، وبذلك أصبحت إيتاي قاعدة للمركز مع بقائه باسم مركز الدلنجات، وفي سنة ١٨٩٦ سُمي بمركز إيتاي البارود. وفي ٢ يونيو سنة ١٩٠٧ صدر قرار من نظارة الداخلية بنقل مركز منية سمند إلى ناحية أجا لتوسطها بين بلاد المركز ووقوعها على طريق السكة الحديدية الموصلة بين المنصورة وميت غمر بمديرية الدقهلية. وفي سنة ١٨٨٤ نقل ديوان مركز الجعفرية إلى بلدة السنطة لوجود محطة للسكة الحديدية بها مع بقائه باسم مركز الجعفرية حتى سنة ١٨٩٦ ، حيث صدر قرار في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ بتسميته "مركز السنطة" بمديرية الغربية. وكانت بسيون قاعدة لقسم بسيون أحد أقسام مديرية الغربية منذ سنة ١٨٢٦ ، وفي سنة ١٨٧١ نقل ديوان المركز والمصالح الأميرية الأخرى من بسيون إلى كفر الزيات لوقوعها على السكة الحديدية ولها عليها محطة ثم لتوسطها بين بلاد المركز<sup>١٢</sup>.

د . السياحة:

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر، حيث تنتشر المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، وبخاصة التي ترتبط بالمعابد والأثار الفرعونية، كما تكتمل المنشآت والمؤسسات الخدمية السياحية. ومن ثم تعد مصر من أبرز الدول السياحية في العالم حيث بلغ عدد السياح الزائرين لها ما يقارب ١٠ مليون سائح ٢٠٠٧ م، وبذلك تحتل المرتبة ٥٨ عالمياً.

ولما كانت مدينة الأقصر أكثر مدن مصر جذبا للسياحة فقد وُضع لها قانون خاص في إدارتها. ومن ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٩ باعتبار مدينة الأقصر "مدينة ذات أهمية خاصة" لطابعها الأثرى والحضارى العريق. وقد خول ذلك القانون رئيس مدينة الأقصر - والذي يصدر قرار تعيينه من رئيس الجمهورية - للقيام باختصاصات الوزير المختص وذلك فى المسائل الإدارية والمالية بالنسبة للمرافق وفروع جميع الوزارات والعاملين فيها، وأن يُكوّن مجلساً أعلى للمدينة يكون هو رئيسه ويحق له إدخال أعضاء فى ذلك المجلس من الخبراء والمتخصصين، ويقوم ذلك المجلس بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة واقتراح مختلف المرافق والمشروعات الإنتاجية ووضع مشروع موازنة المدينة<sup>١٣</sup>. ومن ثم تم فصل "مدينة الأقصر" عن "مركز الأقصر" إدارياً ومالياً لتكون ذات طابع اقتصادى سياحى خاص، وتم تحويل قرية البيضاء فى جنوب الأقصر إلى مدينة لتكون عاصمة لمركز الأقصر، وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء ٧٤٨ لسنة ١٩٩٠.

#### ثانياً - أثر قناة السويس في تغيير خريطة الأقسام الإدارية

يقسم هوزيلتز Hoseiltz المدن إلى صنفين إما مدينة منتجة Generative أو مدينة طفيلية parasitic والمدينة الطفيلية فى نظره هي التي تعيش على عالة على مدينة أخرى<sup>١٤</sup> وإذا طبقنا ذلك المفهوم على إقليم القناة لبدت الفوارق ظاهرة بين طبيعة الإقليم قبل حفر القناة وبعده، كما هو مفصل فى الفترات الزمنية التالية:

#### أ - القرن التاسع عشر:

لما ولى محمد على باشا حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م كان القطر المصرى يتكون من ثلاث عشرة ولاية، منها ٧ فى الوجه البحرى و ٦ فى الوجه القبلى، وكان الوجه البحرى يشمل: القليوبية والشرقية والدقهلية والغربية والمنوفية والبحيرة والجيزة، والوجه القبلى يشمل: الأفيحية والفيومية والبهنساوية والاشمونين والمنفلوطية وجرجا؛ هذا بخلاف ست محافظات، وهى: الإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير<sup>١٥</sup>. ثم أمر محمد على بتقسيم مصر إلى أخطاط يشمل كل خط منها عدداً من القرى، وعلى رأس الخط موظف يسمى حاكم الخط، ثم قسمها إلى أقسام وعين لكل قسم موظفاً باسم ناظر قسم، وفى ١٨٢٦ م أمر محمد على بإبطال اسم "ولاية" وأن تستبدل بها كلمة "مأمورية"، على أن تقسم كل مأمورية إلى قسمين فأكثر حسب اتساع دائرتها، ويرأس كل مأمورية موظف باسم مأمور، ثم أصدر أمراً فى ١٨٣٣ م بتغيير كلمة مأمورية إلى "مديرية" يرأس كلا منها مدير وهو الاسم المعتمد حتى عام ١٩٦٠، وبذلك رجع محمد على إلى تقسيم البلاد الجغرافى على عهد الفاطميين فالأيوبيين فالمماليك.

ومع الشروع في حفر القناة توالى ظهور المحلات العمرانية في برزخ السويس بين خليج السويس والبحر المتوسط، ويُعد حفر ترعة السويس الحلوة، أحد العوامل المهمة، التي أدت إلى تطوّر مدينة السويس ونموّ العمران فيها. فمشروع حفر هذه الترعة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع القناة نفسها، إذ أن شركة قناة السويس، رأت أن يكون حفر هذه الترعة سابقاً لحفر القناة، حتى لا تتعثر عمليات الحفر، وقد عرفت هذه الترعة العذبة باسم "ترعة الإسماعيلية". وتنبتق من النيل مباشرة، عند "شبرا"، شمال القاهرة، وقبيل مدينة الإسماعيلية، تتفرع الترعة إلى فرعين : فرع يتجه شمالاً، إلى بورسعيد؛ والآخر يخترق الصحراء جنوباً إلى مدينة السويس، وينتهي إلى خليجها. ويبلغ طول ترعة الإسماعيلية من النيل إلى بحيرة التماسح ١٣٦ كم، ويُقدر طول فرع بورسعيد بنحو ٩٠ كم. أمّا فرع السويس، فيبلغ طوله ٨٧ كم .

وما إن وصلت مياه النيل العذبة إلى منطقة برزخ السويس، وشُق خلال البرزخ قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، حتى انقلبت الحياة البشرية في منطقة البرزخ رأساً على عقب، "فتبدل، بذلك، جذب تلك المنطقة خصباً، وأحيا كثيراً من أراضيها. فوجدنا هناك حدائق ذات بهجة، فقد زرع على جانب الترعة القمح والشعير والبرسيم، وأنواع كثيرة من الخضر"<sup>١٦</sup>.

وافتح خط السويس الحديدي في أول ديسمبر ١٨٥٨. وكانت مدينة السويس أول مدينة في منطقة القناة ترتبط بالقاهرة بخط حديدي، وقد بلغ طوله ١٢٥ كم. وكان الزمن المقرر لقطع هذه المسافة سبع ساعات. ولكن كثيراً ما كانت القاطرات تتعطل، وسط الصحراء، ويمتد التأخير يوماً أو بعض يوم. وقد أُوقف تشغيل خط القاهرة - السويس سنة ١٨٦٩، بعد أن اكتمل خط القاهرة / الإسماعيلية / السويس؛ إذ مدّ خط من الزقازيق إلى الإسماعيلية سنة ١٨٦٨. ثم مدّ في العام نفسه خط من الإسماعيلية إلى السويس. وظل خط القاهرة - السويس الحديدي، الصحراوي موقوفاً استخدامه حتى أعيد تشغيله سنة ١٩٣٠ .

ومع حفر الترعة ووصول خط السكة الحديد ثم حفر القناة بدأت الهجرة الوافدة من الدول العربية والأوروبية، تزامناً مع الهجرات الإجبارية للفلاحين والعمال المصريين؛ وقد أسهمت هذه الهجرات في الحركة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في مدن القناة<sup>١٧</sup>.

ولكى يتضح لنا الفرق في كثافة العمران قبل حفر القناة وبعده في منطقة برزخ السويس نذكر نص رسالة فرانسوا ميشيل دي روزيير، أحد المهندسين الفرنسيين الذين صحبوا بونابرت إلى مصر عام ١٧٩٨، إذ يصف دناتا النيل، فيقول: "إنه سهل رطب. تتخلله المياه الجارية في كل مكان. ويظلمه النخيل. ويكسوه الزرع الوافر، والخضرة، والأزهار". ثم يشير إلى التناقض بين هذا السهل والبقعة المجاورة له، مما يترك، بالضرورة، أثراً في أذهان كل المسافرين: "أمّا إذا دخلت البرزخ، تحت تلك السماء نفسها، فإن كل شئ يتغير حولك. فهناك، لا أثر لزرع، ولا مظهر لعمار، ولا ظلال، ولا خضرة، وصفوة القول، ليس هناك ما يمكن أن يعود بفائدة على مخلوقات حية. فهي أرض جافة، لا حياة فيها، وصخور جرداء، ورمال لامعة، وسهول عارية"<sup>١٨</sup>.

ومع نهاية القرن التاسع عشر صدر قرار بإنشاء "محافظة القنال"<sup>١٩</sup> لتضم ثلاث مدن هي: الإسماعيلية وبور سعيد وبور فؤاد (شكل ٣)؛ وتلك هي المحافظة الثانية في منطقة برزخ السويس، أما المحافظة الأولى فهي "السويس" والتي أنشئت سنة ١٨١٠ م، لتشمل مدينة السويس فقط<sup>٢٠</sup>. (شكل ٤)

### ب - في النصف الأول من القرن العشرين:

بسبب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م) أنشأت الحكومة المصرية في أول سنة ١٩١٧ مصلحة لأقسام الحدود، فكان من محافظاتها، محافظة سيناء، ومركزها العريش. ثم صدر لها مرسوم خاص في أكتوبر سنة ١٩٢٢ وكان ينص على إلحاق "مصلحة أقسام الحدود" بوزارة الحربية، وذلك بعد أن كانت تابعة لوزارة المالية. وظل هذا الوضع قائماً حتى صدور القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى ٢١ محافظة زيدت إلى ٢٤ محافظة بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ثم زيدت إلى ٢٦ محافظة بإنشاء محافظتي سيناء الشمالية والجنوبية سنة ١٩٧٩، ثم إلى ٢٨ محافظة سنة ٢٠٠٨.

أما إقليم القناة فنتيجة لتدمير العلاقات بين مصر وإسرائيل، وانعدام مشروعات التنمية وسيطرة الإنجليز على موارد القناة فإنه كان يتبع في إدارته وزارة الحربية حتى أن قرار تقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتين صدر برقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ باسم وزير الحربية وليس باسم وزير المالية أو غيره من الوزارات المختصة بالتخطيط الإقليمي أو الإدارة المحلية، كما أن وزارة الحربية لم تكن تشرف على إقليم القناة فحسب ولكن على كل أقسام مصر الصحراوية. ولكن باستقرار الأحوال بعد انتصار أكتوبر سنة ١٩٧٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء إلى محافظتين واعتبار كل واحدة منهما وحدة من وحدات الحكم المحلي<sup>٢١</sup> وتعديل الحدود الإدارية لمحافظات القناة الثلاث.

وكانت مصلحة الحدود هذه تضم ثلاث محافظات هي:

١- محافظة الصحراء الجنوبية، وتشتمل على مركزين اثنين: الواحات الداخلة والواحات الخارجة، ويضمان ١٦ ناحية.

٢- محافظة الصحراء الغربية، وتشتمل خمسة أقسام: الشرقي، ومطروح، والسلوم، والواحات البحرية، وسيوة. وتشتمل هذه الأقسام على ٤٥ ناحية.

٣- محافظة سيناء، وتشتمل خمسة أقسام: سيناء الشمالي، وسيناء المتوسط، وسيناء الجنوبي، والقنطرة، والبحر الأحمر "الصحراء الشرقية كلها حتى الحدود المصرية السودانية" (شكل ٥). وتشتمل هذه الأقسام على ٢٧ ناحية. مما يشير إلى انعدام القيمة الاقتصادية لكل تلك المساحة شرق النيل؛ إلا شريان قناة السويس والذي كان يتبع الإدارة البريطانية ولا علاقة له بالتنمية في مصر ولا باقتصادياتها ولا إدارتها المحلية.

ومن ثم فإن مصر بعامة، وبرزخ السويس وإقليم السويس بخاصة في النصف الأول من القرن العشرين كان يضم ثلاثة أنواع من الحدود الإدارية داخل الدولة؛ كما يلي:



١. المديریات: وهی التي نطلق علیها الآن "المحافظات الريفية، وتشمل مساحات ضخمة من الأراضي الزراعية، ومثالها "مديرية الشرقية" والتي اقتطعت منها مساحات بعد ذلك لتكوين محافظات القناة بعد صدور قانون الحكم المحلي.

٢. المحافظات التابعة لنظارة المالية: وهی التي نطلق علیها الآن تخطيطيا "المحافظات الحضرية"، أو بمعنى أدق "المحافظة المدينة" أو "المدينة المحافظة"، حيث كانت مساحاتها صغيرة جدا، وسكانها أقل عددا، إلا أنها تتميز بنشاط تجاري في الأغلب أو صناعي بعامه. فمثلا كان عدد سكان "محافظة السويس" عام ١٩٤٥ (خمسين ألف نسمة) فقط، وما تحولت لمحافظة إلا لأنها كانت تمثل ميناء مصر الأول على البحر الأحمر.

٣. المحافظات التابعة لنظارة الحربية: وهی التي يشرف علیها "مصلحة الحدود"، والتي نطلق علیها الآن "المحافظات الصحراوية".

### ج. في النصف الثاني من القرن العشرين:

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت خطط التعمير تمتد إلى صحراوات مصر، ومنها الصحراء الشرقية و صحراء سيناء وإقليم القناة، وبخاصة بعد تأميم القناة في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م. كما صدر قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين التالية له والخاصة بالتقسيم الإداري وطبيعة العلاقة بين الوحدات المحلية والسلطة السياسية<sup>٢٢</sup>، ثم صدرت القوانين أرقام ٤٣ لسنة ١٩٧٩، و ٥٠ لسنة ١٩٨١، و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، و ٩ لسنة ١٩٨٩ وغيرها لتنظيم علاقة المحليات بالحكومة المركزية، كم صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ باستبدال تسمية (الحكم المحلي) بمسمى (الإدارة المحلية) لتتفق التسمية مع أحكام الدستور، كما نص على أن المحافظ ممثل للسلطة التنفيذية بالمحافظة بدلا من تمثيله لرئيس الجمهورية<sup>٢٣</sup>

وفي سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) بإنشاء محافظة جديدة في الإسماعيلية غرب القناة، يُطلق علیها اسم (محافظة الإسماعيلية) ويكون عاصمتها مدينة الإسماعيلية ويتناول اختصاصها: القنطرة غرب . قسم البستان . قسم الضواحي . القصاصين الجديدة . القصاصين القديمة - التل الكبير. وفي ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية ٣٢٤٥ بتقسيم محافظة الإسماعيلية إلى ثلاث مدن: "الإسماعيلية، التل الكبير، القنطرة غرب" وعشرين قرية. ثم إلى مراكز سنة ١٩٧٥. وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦١٥) ١٩٩٣ تحول كل من: أبو صوير المحطة بمركز الإسماعيلية، والقصاصين الجديدة بمركز التل الكبير إلى مدينة. وفي سنة ١٩٩٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ١٧٣٧ بإنشاء الوحدة المحلية لمركز القنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية ويحدد نطاقه علي النحو التالي: مدينة القنطرة شرق (العاصمة) والوحدات المحلية لقرى: التقدم . جلبانة . الأبطال.

ولربط المحافظة الوليدة (الإسماعيلية) في إقليم القناة بمحافظات الدلتا أضيفت إليها عدة نواح فصلا من مديرية الشرقية (شكل ٦) وذلك بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥، وتلك النواحي هي: أبو صير وأبو صير

المحطة والسبع آبار الشرقية والسبع آبار الغربية وسرابيوم والمحسمة الجديدة والمحسمة القديمة وفايد ونفيشة التابعة لمركز أبو حماد، وناحية القنطرة الغربية التابعة لمركز فاقوس.

وفي سنة ١٩٦٠ صدور القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ بتقسيم الجمهورية إلى ٢١ محافظة زيدت إلى ٢٤ محافظة بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ثم زيدت إلى ٢٦ محافظة بإنشاء محافظتي سيناء، إذ أنه لربط شرق القناة بغربها في مصفوفة مشروعات التنمية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٧٤ باعتبار سيناء وحدة من وحدات الإدارة المحلية، ثم لما زادت خريطة الاستثمار فيها اتساعا، وزادت فرص التعدين والسياحة والزراعة والصناعة صدر القرار الجمهوري رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء إلى محافظتين، هما: محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء وتعتبر كل منهما وحدة من وحدات الحكم المحلي. وتكون مدينة العريش عاصمة لمحافظة شمال سيناء ومدينة الطور عاصمة لمحافظة جنوب سيناء<sup>٢٤</sup>. وعليه تم تعديل الحدود الإدارية الشرقية لمحافظات (بور سعيد - الإسماعيلية - السويس). وإمعانا في ضبط خطط التنمية تم تحويل عدة قرى إلى مدن لتتحول إلى حواضر للمراكز الإدارية

وقد تضمن القرار الجمهوري إضافة مساحات من شبه جزيرة سيناء شرق القناة إلى محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس. وبذلك دخلت القناة ضمن إطار خطط التنمية للمحافظات الثلاث، وهذا سوف يترتب عليه ظهور "المدن التوأمية" مستقبلا، كما هو الحال في مدينتي "القنطرة شرق" و"القنطرة غرب". وهذا يدعم القناة أمنيا من حيث تركيز السكان وتوطن الصناعات، وتجارة الترانزيت.

ومع تقسيم سيناء إلى محافظتين انضمت شريحة من سيناء شرق قناة السويس بعرض ٢٠ كيلو مترا إلى محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس.. تأكيدا لارتباط سيناء بوادي النيل.. حيث لم تعد القناة تمثل حاجزا إداريا يعزل شبه جزيرة سيناء عن وادي النيل. ثم بدأ تنفيذ العمليات الكبرى لتحقيق الربط الجغرافي بين وادي النيل وسيناء عبر قناة السويس، فأُنشئ نفق الشهيد أحمد حمدي شمال السويس.. ليمر تحت القناة ويربط غربها بشرقها برا.. كما شقت ترعة السلام جنوب بورسعيد إلى سيناء لكي تروي ما يقرب من نصف مليون فدان في شمال سيناء بمياه النيل<sup>٢٥</sup>. ثم أنشئ جسران فوق القناة هما: الكوبري المعلق جنوب القنطرة وكوبري الفردان المتحرك للسكك الحديدية فضلا عن مد خط السكة الحديد بين الإسماعيلية ورفح بطول ٢١٧ كيلو مترا.

## @ الهوامش والمراجع

- ١ . محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، أربعة أجزاء في قسمين وفهرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ق ١ ص ١٢.
- ٢ . سعاد ماهر، محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤٤.
- ٣ . أمين محمود عبد الله، تطور التقسيم الإداري في مصر العليا منذ فجر التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، أسبوط، ١٩٩٦، ص ٢١٢.
- ٤ . عبد العظيم أحمد عبد العظيم، محافظات الوجه القبلي.. دراسة في الجغرافية الإدارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٧.
- ٥ . عمر محمد على محمد، جغرافية العمران الريفي في محافظة أسوان - دراسة في الجغرافيا التطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة حلوان، ١٩٩٩، ص ٥٣.
- ٦ . الوقائع المصرية، العدد ٢٨ مكرر، في ٧ / ٤ / ١٩٥٥.
- ٧ - وزارة الإدارة المحلية، مذكرة للعرض على السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن تعديل حدود محافظة البحر الأحمر ومحافظات الوادي، ١٩٩٤، ص ١.
- ٨ . الجريدة الرسمية، عدد ١٢٨: في ٧ / ٦ / ١٩٦٦.
- ٩ . الجريدة الرسمية العدد رقم ١٦ تابع أ، في ١٧ / ٤ / ٢٠٠٨.
- ١٠ - Brigham A.P., Principles in the delimitation of boundaries, Geog. Jour., April, ١٩٩١
- ١١ . محمد رياض، الجغرافيا وتخطيط الأقاليم الإدارية في مصر، بحوث ندوة الجغرافيا والمجتمع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.
- ١٢ . محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢ / ج ١ / ص ١٢.
- ١٣ - الأمانة العامة للإدارة المحلية، قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٠٩-١١٨.
- ١٤ - Hoselitz, B., Generative and parasitic cities, Economic Development and Cultural Change, vol: ٦, ١٩٦٥
- ١٥ . محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ٨.
- ١٦ . المقريري (تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي) ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريرية، وضع حواشيه خليل المنصور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨م، ٢ / ٢٣٠.
- ١٧ - Harold Al derfer, Problems of local government in developing countries, London, ١٩٩٩
- ١٨ - Bugayev v. K., Improving the administrative-territorial division of the USSR, Soviet-Geography, ١٩٩١, pp ٥٤٥-٥٥٠.
- ١٩ كانت تكتب هكذا في الوثائق الرسمية "القنال" وليس "القناة"، مواكبة لنطقها في الإنجليزية والفرنسية والألمانية Channel والإيطالية Canale والإسبانية Canal والبرتغالية Canais والهولندية Kanaal

- 
- ٢٠ في سنة ١٩٢٩ صدر قرار بفصل "قرية الجنان" من زمام مدينة السويس، ومن ثم شملت المحافظة مدينة السويس وقية الجنان فقط.
- ٢١ . الجريدة الرسمية، عدد ١٥، في ١٢/٤/١٩٧٩.
- ٢٢ - جمال حمدان، تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، القاهرة، يونيو ١٩٦١، ص ١٢
- ٢٣ . الأمانة العامة للإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ٢٤ صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩٩ (٢٤ فبراير سنة ١٩٧٩).
- ٢٥ - أحمد خالد علام، استراتيجية التقسيم الإدارى بمصر، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية فى مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الأربعاء ٢٥ ما رس ١٩٩٨. ص ٨٧